



## The American Vision on the Settlement of the Arab (Israeli) Conflict Under President Trump Administration

Dr. Dhamier Abdul Razzaq Mahmoud \*

Mosul University- college of Political Science

### Article info.

#### Article history:

- Received 14 May 2019
- Accepted 27 May 2019
- Available online 16 June 2019

#### Keywords:

- Settlement
- Arab-Israeli conflict
- two-state solution
- Trump administration
- Deal of the Century
- International studies

**Abstract:** Successive US administrations have presented themselves as sponsors of the peace process in the Middle East and the settlement of the Arab-Israeli conflict, although they are not impartial from the parties to the conflict because they enjoy excellent strategic relations with Israel and maintain the level of the relationship of the constants of its foreign policy. The main factor in most of the American settlement projects is based on the basis of a two-state solution, while the Trump administration distinguished itself from its predecessors by proposing a conflict resolution project based on To the basis of a single Jewish state and the deal of the century as a mechanism to achieve this, which corresponds to the Israeli concept of peace at the current stage.

\* **Corresponding Author:** Dhamier Abdul Razzaq Mahmoud, **E-Mail:** , **Tel:** , **Affiliation:** Mosul University- college of Political Science

## الرؤية الأمريكية لتسوية الصراع العربي (الإسرائيلي)

### في عهد إدارة الرئيس ترامب

م.د. ضمير عبدالرزاق محمود

كلية العلوم السياسية ، جامعة الموصل

#### معلومات البحث :

#### تواريخ البحث:

- الاستلام : 14/ايار/2019
- القبول : 27/ايار/2019
- النشر المباشر : 2019/6/16

#### الكلمات المفتاحية :

- التسوية
- الصراع العربي - الاسرائيلي
- حل الدولتين
- ادارة ترامب
- صفقة القرن
- الدراسات الدولية

**الخلاصة :** قدمت الادارات الامريكية المتعاقبة نفسها كراعي لعملية السلام في الشرق الاوسط وتسوية الصراع العربي (الاسرائيلي) على الرغم من عدم حياديتها من اطراف الصراع كونها تحظى بعلاقات استراتيجية متميزة مع (اسرائيل) وتعد الحفاظ على مستوى العلاقة من ثوابت سياستها الخارجية ؛ لذلك استندت مشاريع التسوية الامريكية بشكل رئيس على ضمان امن ووجود (اسرائيل) من جانب والتفريط بالحق الفلسطيني والعربي من جانب آخر ، وكان القاسم المشترك بين اغلب مشاريع التسوية الامريكية يستند على قاعدة حل الدولتين بينما تميزت ادارة الرئيس (ترامب) عن سابقتها بطرح مشروع لحل الصراع يستند على قاعدة الدولة اليهودية الواحدة وتكون صفقة القرن آلية لتحقيق ذلك وهو ما يتطابق مع المفهوم الاسرائيلي للسلام في المرحلة الحالية .

#### المقدمة :

توصف العلاقات الأمريكية الإسرائيلية بالفريدة على مستوى العالم كونها ترتقي دائماً دون تعرضها إلى هزات تؤدي إلى تراجع في مستوى العلاقة، وكذلك لوضع الولايات المتحدة الأمريكية الامن القومي (لاسرائيل) كجزء من امنها القومي، وعلى الرغم من تناوب الجمهوريين والديمقراطيين لإدارة البيت الأبيض إلا أن الثابت في سياستهما الحفاظ على أمن (إسرائيل) عبر تقديم مختلف انواع الدعم مما يمكنها من إستمرار تفوقها على جيرانها العرب، وفي ظل هذه المعطيات حاولت الولايات المتحدة الأمريكية تقديم نفسها كراعي لتسوية الصراع العربي (الإسرائيلي) ، ومن خلال تتبع المشاريع الأمريكية المطروحة نلاحظ أنها تتوافق مع الرؤية (الإسرائيلية) لتسوية الصراع والتي تعمل على تهيئة بيئة ضاغطة على العرب تجبرهم لتقديم تنازلات وقبولهم بمشاريع كانت في السابق تعد من المحرمات لديهم والتي إمتدت من رفضهم لقرار التقسيم 181، إلى القبول بالقرارين 242 و338 وبحدود عام 1967، ولاحقاً الرضوخ لتسوية تقوم على قاعدة حل الدولتين

وهو ما تبنته أغلب الإدارات الأمريكية السابقة ووافقت عليه الدول العربية عبر المبادرة السعودية ، والتغير المهم في الموقف الأمريكي تجسد في عهد إدارة الرئيس (ترامب) وهو النكوص عن موقف حل الدولتين بموجب القرارات الدولية إلى إقرار الدولة اليهودية الواحدة وعاصمتها القدس الموحدة وعد الفلسطينيين أقلية عاجزة ترتب أوضاعهم ضمن نطاق دويلة فلسطينية تقام في قطاع غزة وعلى جزء صغير من أراضي الضفة الغربية ، ويعد موقف إدارة الرئيس (ترامب) تحولاً كبيراً وسابقة خطيرة في تاريخ السياسات الأمريكية تجاه تسوية الصراع العربي (الإسرائيلي) وهو ما سيتم الوقوف عليه ضمن معطيات البحث .

أهمية البحث : تأتي أهمية البحث في أن مواقف الرئيس (ترامب) من مسألة الصراع العربي الإسرائيلي تجاوزت الحدود التي وقف عندها من سبقه من الرؤساء الأمريكيين والتي يصفها بالمتردة والنظرية، وترجم ذلك بشكل عملي بإعلانه الصريح تخليه عن حل الدولتين، وإعترافه بالقدس الموحدة عاصمة (لإسرائيل) ، مما يعطي الأهمية في التوقف عند عدد من المعطيات لسير غور رؤية إدارة الرئيس (ترامب) من تسوية الصراع العربي (الإسرائيلي) .

إشكالية البحث : يحاول البحث الإجابة على السؤال الرئيس عن ماهية الرؤية التي تحاول إدارة الرئيس (ترامب) تقديمها لتسوية الصراع العربي (الإسرائيلي) في ظل إنحيازها التام (لإسرائيل) والتي أصبحت متطابقة مع الفهم (الإسرائيلي) للتسوية ، فضلاً عن الإجابة على عدد من الأسئلة المتفرعة عن السؤال الرئيس والمتضمنة ما يأتي :

1. ماهي دوافع التحالف الأمريكي الإسرائيلي ؟

2. ماهي طبيعة مبادرات الإدارات الأمريكية التي سبقت إدارة الرئيس (ترامب) لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي ؟

3. ماهي الرؤية الأمريكية لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي في ظل إدارة الرئيس (ترامب) ؟

فرضية البحث : تعمل إدارة الرئيس (ترامب) على فرض رؤية جديدة لتسوية الصراع العربي (الإسرائيلي) تتخطى فيه حد القبول العربي بالوجود (الإسرائيلي) إلى القبول بالرؤية (الإسرائيلية) والأمريكية لتسوية الصراع التي تلغي حل الدولتين بموجب القرارات الدولية والقبول بدويلة فلسطينية يتخلى بعدها الفلسطينيون عن حقوقهم التاريخية .

منهجية البحث : لغرض إثبات فرضية البحث ، سيتم اعتماد المنهج التاريخي للوقوف على الطبيعة التاريخية للتحالف الأمريكي (الإسرائيلي)، وكذلك تقديم نماذج من المبادرات الأمريكية التي اعتمدها الإدارات السابقة لتسوية الصراع ، كما سيتم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي للوقوف على أسباب الإنحياز الأمريكي (لإسرائيل) وطبيعة رؤية إدارة الرئيس (ترامب) لتسوية الصراع العربي (الإسرائيلي) .

هيكلية البحث: في ضوء المعطيات التي تضمنها البحث تم تقسيم هيكلته الى أربعة مطالب نحاول عبرها الإلمام والتحليل بكل ما يتعلق بالمعلومات المتوافرة عنه، إذ أشار المطلب الأول إلى أبعاد التحالف الأمريكي (الإسرائيلي)، أما المطلب الثاني فقد تضمن المبادرات الأمريكية لتسوية الصراع العربي (الإسرائيلي)، في حين بين المطلب الثالث رؤية إدارة الرئيس (ترامب) لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي، وتناول المطلب الرابع صفقة القرن كمشروع إدارة الرئيس (ترامب) لتسوية الصراع العربي الفلسطيني.

## المطلب الأول: أبعاد التحالف الأمريكي (الإسرائيلي)

تعد الأهمية الإستراتيجية للوطن العربي من أهم المرتكزات التي قامت عليها المشاريع الإستعمارية والمتمثلة في تبني المشروع الصهيوني الإستيطاني الهادف إلى منع قيام وحدة عربية أو تقارب فعلي عربي يؤدي إلى عملية نهوض شامل في الحاضر والمستقبل، وكذلك العمل على إستنزاف طاقات العرب وإضعافهم عبر إشغالهم في صراعات داخلية وخارجية وإدخالهم في أزمات مستدامة يصعب حلها وتجعل من قضية الصراع العربي (الإسرائيلي) مسألة ثانوية لدى أنظمة الحكم والشعوب العربية مما يسهل بالنتيجة من فرض الهيمنة الإمبريالية الصهيونية على عموم الوطن العربي بالإعتماد على القاعدة المتقدمة للمشروع (الإسرائيلي) <sup>(i)</sup>.

وإتساقاً مع ذلك جاء الإدراك الإستعماري المبكر بأن الوطن العربي يستطيع في حالة نهضته وقيام دولة عربية واحدة أن يقدم نموذجاً مضاداً للمشروع الغربي قادر على إضعاف تأثيره العالمي وعزله في مدة لاحقة؛ لذلك ركز المشروعين الصهيوني والغربي على تثبيت (إسرائيل) وإكسابها الشرعية والسعي إلى إحداث تغييرات واسعة في المنطقة العربية ، ويتم عبرها إستبدال الهوية العربية بهوية شرق أوسطية ، وتجزئة الوطن العربي على أسس طائفية ومذهبية وعرقية ، والسيطرة المباشرة على منابع النفط، كل ذلك يقترن بالحفاظ الدائم على تفوق (إسرائيل) الشامل على جيرانها العرب وغيرهم وهذا ماتحقق بنسبة كبيرة <sup>(ii)</sup>.

لقد كانت المعتقدات الدينية هي الأساس في التحالف الأمريكي الصهيوني، إذ يؤمن اليهود أن فكرة الخلاص تتمحور حول عودة ثانية للسيد المسيح لإنقاذ العالم والتبشير بمملكة الله بعد أن رفض اليهود ذلك في عودته الأولى، وإن هذا الأمر لن يتحقق إلا بإستعادة الشعب المختار لأرضه الموعودة في إسرائيل، ووفق هذا المنظور فإن كل من يعارض قيام إسرائيل وإستمرار وجودها يعد من أعداء الله بسبب إعاقته لتحقيق النبوءات التوراتية ، ومن جانب آخر يؤمن الأنجيليون وهم (المؤمنون بعصمة التوراة وقبول المسيح منقداً) وكذلك الأصوليين (Fundamentalism) (المؤمنون بالعصمة الحرفية للكتاب المقدس ) أن تجميع اليهود في فلسطين وإقامة (إسرائيل) هو أعظم حدث في التاريخ الحديث ودليل على أن نبوءات التوراة حسب معتقدتهم صارت حقيقة واقعة <sup>(iii)</sup>.

ووفقاً لهذا الفهم فإن الأفكار الصهيونية شكلت عنصراً بارزاً في الحياة الثقافية والسياسية الأمريكية منذ البدايات الأولى لإستيطان الأوروبيين الأوائل خلال النصف الثاني للقرن السابع عشر لما سمي في حينه بالعالم الجديد ( New World) والتي عرف لاحقاً بالولايات المتحدة الأمريكية ، إذ حمل المهاجرون الأوائل من البيوريتانيين تقاليد وقناعات توراتية وتفسيرات العهد القديم التي إنتشرت في إنكلترا ودول أوروبية أخرى، وقد ساهم إستخدام البيوريتانيين اللغة العبرية في نشرها بالمستوطنات الأمريكية الأولى وسميت العديد من المدن بأسماء عبرية قديمة مثل ( Salem , Sharon ) ، كما ساهمت بعض الجامعات الأمريكية وبعض الكنائس البروتستانتية ورجال الدين في ترويج فكرة التبشير بالوطن القومي الموعود لليهود في أرض فلسطين ولم يتم إكتفاء الصهيونية غير اليهودية عند حدود الدعوات والمواظ والتبشير بل ساهمت بشكل مباشر في تأسيس أولى المستوطنات اليهودية على أرض فلسطين المحتلة <sup>(iv)</sup>.

ولا بد من الإشارة إلى وجود روى مختلفة تنظر إلى العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية و(إسرائيل) حول تحديد من يقدم من الطرفين الخدمة والمصلحة للآخر، ولدى النظر بواقعية لطبيعة العلاقة يتبين وجود مصالح متبادلة للطرفين بالرغم من الاختلاف في الحجم والتأثير في الساحة الدولية، كذلك عدم التكافؤ بينهما يؤثر إلى طبيعة العلاقة المعقدة والمتشابكة التي تتعدى حدود الحماية الدولية والدعم السياسي والعسكري إلى حدود نسيج المجتمع الأمريكي بكل مكوناته مثل مراكز القوى الاقتصادية المحركة لمفاصل الإقتصاد العالمي، والبنى التحتية السياسية لأكبر نظام إمبريالي في العالم، فضلاً عن الماكنة الإعلامية الأضخم في تحريك السياسات الدولية، ويؤدي اللوبي الصهيوني الدور الفاعل في ذلك وكذلك في التأثير على الطبقة السياسية الحاكمة في الولايات المتحدة الأمريكية وفي الانتخابات التي تعد الأهم على مستوى العالم ، مع إستمرار (إسرائيل) في تقديم نفسها كمصلحة دائمة للولايات المتحدة الأمريكية من خلال إداء دورها الوظيفي وإنجاز المهام المكلفة بها (v)

وحول الرؤية العربية لهذه العلاقة فهناك نظرتين مختلفتين حول ذلك، إذ تشير الأولى أن المصلحة الحقيقية للولايات المتحدة الأمريكية تكمن بالوقوف إلى جانب العرب في مسألة الصراع العربي الإسرائيلي أو على أقل تقدير إتخاذ مواقف متوازنة منه وذلك لإعتبارات متعددة ، في حين تكمن الرؤية الثانية أن العرب لم يستطيعوا كسب الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانبهم لقصورهم في توظيف قدراتهم في هذا المجال، ودون الخوض في تفاصيل ذلك لا بد من إدراك أن الموقف الأمريكي من مسألة الصراع أو إختيارها التحالف مع إسرائيل أصبح من ثوابت السياسة الأمريكية لعقود طويلة إلى حد إعتبار الولايات المتحدة الأمريكية أمن (إسرائيل) من أمنها القومي، وإن ما تقدمه من خدمة للكيان (الإسرائيلي) يصب في مصلحتها الأساسية قبل مصلحة (إسرائيل) (vi).

ومن الناحية الواقعية فإن المصالح الاستراتيجية هي التي تعد المقياس الحقيقي لطبيعة العلاقة بين دول العالم قبل كل الإعتبارات الأخرى وهذا ينسحب بطبيعة الحال على العلاقات الأمريكية (الإسرائيلية) ، ففي اللحظة التي ستجد فيها الولايات المتحدة الأمريكية أن (إسرائيل) لم تعد لها مصلحة في وجودها ستغير مواقفها منها؛ لذلك فإن (إسرائيل) تعمل على الدوام لتقديم نفسها بأنها مصلحة أمريكية لكي تضمن ديمومة التحالف معها وحصولها على الدعم، ومن بين الشخصيات الإسرائيلية التي أدركت هذه الحقيقة بوقت مبكر (اليعازر ليفنه) الذي كتب مقال في صحيفة هارتس الإسرائيلية عام 1973 أشار فيه " إن المساعدات الأمريكية لا تأتي بضغط من يهود أمريكا أو بسبب النظام الديمقراطي في (إسرائيل) وإنما بسبب المصلحة المشتركة بين الدولتين وكلما تراجعت (إسرائيل) قلت قيمتها في نظر أمريكا وهي بذلك لا تستطيع أن تتطلع إلى المساعدات الأمريكية الضخمة التي ستحتاج إليها إلى الأبد" (vii).

ووفقاً لهذا الفهم قدمت الولايات المتحدة الأمريكية دعماً متواصلًا (لإسرائيل) وبمجالات مختلفة منذ قيامها في عام 1948، إلا أنه بعد عام 1967 أصبح حجم الدعم بشكل أكبر، إذ وضعتها في مقدمة الدول التي تحظى بالمساعدات الأمريكية التي تبلغ بحدود ثلاث مليارات دولار سنوياً ، وعلى الرغم من كون (إسرائيل) تعد دولة صناعية ومستوى دخل الفرد فيها يساوي دخل الفرد في كوريا الجنوبية وإسبانيا وهو ما وثقته الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ( USAID ) ، مع العرض أن المساعدات الأمريكية تسلم لها دفعة واحدة وغير مطالبة بتقديم كشوفات عن كيفية صرفها

أسوة بالدول الأخرى، فضلاً عن استلام (إسرائيل) مبالغ إضافية لتطوير منظومة أسلحتها الدفاعية والهجومية قد لا تكون وفق المساعدات الروتينية والمقررة سلفاً<sup>(viii)</sup>.

وأما بصدد الدعم السياسي الأمريكي (لإسرائيل) فإنها تحظى بدعم غير محدود لاسيما في المحافل والمؤتمرات الدولية، وعلى سبيل المثال صوتت الولايات المتحدة الأمريكية بالفيتو ضد قرارات لإدانتها أكثر من (32) مرة في مجلس الأمن، وكذلك إفشال جهود الحكومات العربية لإخضاع برامجها النووية إلى رقابة وإشراف وكالة الطاقة الذرية الدولية، كما أعطت الولايات المتحدة الأمريكية (إسرائيل) فرصة إطلاعها على المعلومات الإستخبارية التي تحصل عليها دون حلفاءها من الدول الأخرى ومن بينها دول الإتحاد الأوروبي لتوظيف تلك المعلومات بما يعزز من فاعلية ونشاط السياسة (الإسرائيلية) لتحقيق أهدافها، وإنعكست سياسة الدعم الأمريكي على سمعة ومكانة الولايات المتحدة الأمريكية لدى الشعوب العربية التي وضعتها في مطاف الدول المعادية لها وأفقدتها الثقة بقدرتها على حل مشكلات مهمة يأتي في مقدمتها تسوية الصراع العربي (الإسرائيلي) بعدها وسيطاً غير محايد<sup>(ix)</sup>.

ولا بد من التذكير أن إهتمام (إسرائيل) بعملية التسوية لا يأتي من نفس البوابة التي يهتم بها العرب والفلسطينيون، فالإسرائيليون يبحثون عن تسوية تحقق لهم الأمان وتؤمن وجود دولتهم، في حين يبحث العرب عن تسوية تعيد لهم أراضيهم المقتضية؛ لذلك عمل الإسرائيليون على الدوام بقبول فكرة التسوية مع الإستمرار بمحاولات التسوية والتلاعب وإستهلاك الوقت وإفراغ عمليات التفاوض من مضمونها والتعمد في إطالتها مما يرهق الطرف الآخر سعياً للوصول إلى ظروف وبيئة تؤهلهم لفرض شروطهم ورؤيتهم؛ لذلك تعمل (إسرائيل) في الوقت الحاضر على إستغلال المشكلات والأزمات التي تمر بها أغلب الدول العربية وحالة الإنقسام الفلسطيني وتراجع الإهتمام الدولي بمسألة حل القضية الفلسطينية، فضلاً عن حالة التفوق النوعي بالقوة التي أصبحت تمتلكها إسرائيل لفرض سلام بمقاساتها، وكذلك تنامي ظاهرة الإرهاب في العالم والمنطقة العربية وتنامي النفوذ الإيراني؛ لذلك حاولت ترويج مشاريع للتسوية قدمتها عبر البوابة الأمريكية إذ وظفت علاقاتها الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق ذلك<sup>(x)</sup>.

#### المطلب الثاني: المشاريع الأمريكية لتسوية الصراع العربي (الإسرائيلي)

التسوية في معناها العام تعني محاولة الوصول إلى فض نزاع بطريقة سلمية بين طرفين أو أكثر حول قضية معينة أثير الخلاف حولها، وتنتهي بقبول جميع الأطراف بما يتم التوصل إليه من حلول، وتوقيعهم على ذلك بما يضمن إلتزامهم بالتنفيذ، وليس بالضرورة أن تكون التسوية محققة للأهداف كافة بمعنى أنها لا تحقق العدالة من كل الأطراف أو أحدها كون ذلك يدخل فيه العديد من الإعتبارات؛ منها ميزان القوى، والنصر والهزيمة في الحرب التي سبقت التسوية، فضلاً عن الضغوط الداخلية والخارجية التي تمارس على اطراف النزاع<sup>(xi)</sup>.

وقد حدد ميثاق الأمم المتحدة الطرق السلمية لتسوية المنازعات الدولية التي يفرض إستمرارها إلى تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر، أو اللجوء إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية، أو غيرها لإعتماد إحدى الوسائل السلمية التي يقع عليها أختيارهم، كما لا بد من الإشارة أن التسوية يمكن الغائها أو تغييرها في حالة تغير بعض المعادلات الدولية أو الإقليمية أو الداخلية<sup>(xii)</sup>.

وتعد مسألة تسوية الصراع العربي (الإسرائيلي) من أبرز المهام التي تبنتها الإدارات الأمريكية المتعاقبة سواء الجمهورية أو الديمقراطية، وإن التعرف على طبيعة التغيير في السياسة الأمريكية حول هذه المسألة يفرض علينا التوقف عند نماذج من المشاريع التي طرحت عبر مراحل زمنية مختلفة لتسوية الصراع والتي أعقبت عام 1948 وصولاً إلى عهد إدارة الرئيس الثامن والأربعون (ترايب) والتي يمكن الإشارة إلى نماذج منها بالآتي :

1. مشروع جونستون: وهو المشروع الذي طرحه الرئيس ( دوايت أيزنهاور ) عام 1953 عبر مبعوثه الخاص إلى منطقة الشرق الأوسط ( أريك جونستون ) ، وركز فيه على معالجة مسألة اللاجئين الفلسطينيين بأسلوب إقتصادي لتجاوز عقبات الحل السياسي والذي يتضمن إستغلال مياه الأردن في مشاريع الري وتوليد الطاقة لتوفير فرص عمل لتشغيل اللاجئين الفلسطينيين ومحاولة توطينهم في الضفة الشرقية لنهر الأردن<sup>(xiii)</sup>.
2. مشروع جاما: طرح في عام 1955 ضمن تحرك الرئيس الأمريكي (روزفلت) وقيامه بعقد سلسلة من اللقاءات مع الرئيس المصري (جمال عبدالناصر)، ورئيس وزراء إسرائيل (ديفيد بن غوريون) للوصول الى تفاهات عبر محاولة تضييق هوة الخلاف بين الطرفين أملاً في الوصول إلى مرحلة بناء السلام<sup>(xiv)</sup>.
3. مشروع دالاس: قدمه وزير الخارجية الأمريكي ( جون فورستر دالاس) في عام 1956 وتضمن محاولة إيجاد فرص لإستقرار اللاجئين الفلسطينيين وتوطينهم في أراضي الدول العربية التي يقيمون فيها عبر إستصلاح الأراضي الزراعية ودفع إسرائيل تعويضات لهم بدعم من قرض دولي تساهم الولايات المتحدة الأمريكية بالجزء الأكبر منه وتسهم كذلك في التنمية المائية ومشاريع الري، إلا أن المشروع فشل لكونه لم يتناول جوهر القضية وحل مشكلة الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج<sup>(xv)</sup>.
4. مشروع روجرز: تم طرحه من قبل وزير الخارجية الأمريكي (روجرز) في عام 1969 والذي تضمن حل الصراع عبر محورين أحدهما مصري إسرائيلي والآخر أردني إسرائيلي، إذ يقوم الحل على أساس الإنسحاب الإسرائيلي الى حدود عام 1967 ، وانتهاء حالة الحرب ، واعطاء مدينة القدس وضعاً خاصاً ، وتعد مبادرة روجرز من أهم المبادرات الأمريكية لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي وهي المبادرة التي وافق عليها الرئيس (جمال عبدالناصر) وأوقفت حرب الاستنزاف بين طرفي النزاع<sup>(xvi)</sup>.
5. مشروع كارتر : قدمه الرئيس الأمريكي الأسبق (جيمي كارتر) عام 1977 وتضمن في خطوطه الرئيسة إقامة وطن للاجئين الفلسطينيين دون أن يحدد طبيعته ومكانه، كما يقضي بضرورة إنسحاب (إسرائيل) الى حدود عام 1967 والتي وصفها المشروع بالقانونية، مقابل إعراف العرب بوجود (إسرائيل) ، وإنهاء حالة الحرب معها ، والبدء بإقامة علاقات دبلوماسية وتجارية وثقافية يفرضي الى سلام دائم وشامل في منطقة الشرق الأوسط، ولم يحظَ المشروع بتأييد (إسرائيل) بل عدته تراجع عن المواقف الأمريكية السابقة لاسيما في دعوة الإنسحاب إلى حدود عام 1967 وإقامة وطن للفلسطينيين<sup>(xvii)</sup>.

6. وكان الإستثمار السياسي الأمريكي لما أعلنه الرئيس المصري الأسبق (أنور السادات) مبيناً إستعداده لتسوية الصراع مع إسرائيل والتي نجم عنها زيارته إلى القدس وإجتماعه بالقادة الإسرائيليين مبرراً ذلك بضعف الإقتصاد المصري الذي لم يعد قادر على إدامة الصراع وكثرة الخلافات بين القادة العرب حول التسوية، فضلاً عن ضعف دور المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة في إيجاد آليه لتسوية الصراع ، وقد تلت زيارة السادات إجتماعات ثنائية برعاية أمريكية إنتهت بالتوقيع على إتفاقية كامب ديفيد والتي عدت إنعطافة كبيرة في مسيرة الصراع إذ تجاهلت الإتفاقات العربية بهذا الصدد كذلك الرأي العام المصري والعربي، فضلاً عن تجاهلها التام لدور الحليف السابق الإتحاد السوفيتي (xviii).

7. مبادرة ريغان: قدم الرئيس الأمريكي الأسبق (رونالد ريغان) عام 1982 مبادرة للتسوية عبر خطاب متلفز أعلن فيه النجاح التام لما سمي في حينه (سلام الجليل) والذي بمقتضاه أخرجت قيادات وكوادر منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت ، ويمكن إيجاز المبادرة بالنقاط المبينة في أدناه (xix):

أولاً: إقامة حكم ذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة على أن تجري بعد خمس سنوات من ذلك إنتخابات لإختيار السلطة الفلسطينية للحكم الذاتي، وبعد إنتهاء المدة الإنتقالية يتم الإرتباط بالأردن .

ثانياً: تجميد بناء المستوطنات (الإسرائيلية) في الضفة الغربية وقطاع غزة، مع العرض أن التجميد لايلغي نهائياً أصل فكرة بناء المستوطنات إلا لمدة محدودة .

ثالثاً: تبقى مدينة القدس موحدة ويتم تحديد وضعها النهائي من خلال المفاوضات، وهذا يتناقض مع ما جاء بالفقرة الأولى بالإرتباط مع الأردن وهو ينهي من الناحية العملية إمكانية التفاوض حول القدس مستقبلاً.

8. مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط: تم عقده عام 1991 برعاية أمريكية بعد العدوان على العراق، وتفكك الإتحاد السوفيتي والمنظومة الإشتراكية، وبروز هيمنة القطب الواحد والتبشير بنظام دولي جديد، ومع حالة الضعف العربي طرح الرئيس الأمريكي (جورج بوش الأب) مبادرة جديدة لتسوية الصراع العربي (الإسرائيلي) واجراء مصالححة عربية فلسطينية إسرائيلية وفق قراري 242 و338 وإقرار الحقوق السياسية المشروعة للفلسطينيين مقابل الأمن والسلام (لإسرائيل) (xx).

9. إتفاقية أوسلو : بعد فوز الرئيس (بيل كلنتون) بإنتخابات عام 1992 استمر في محاولات من سبقه في إيجاد حل لمسألة الصراع العربي (الإسرائيلي) وتمكن فعلاً من الوصول الى بعض التفاهات بعد مفاوضات وجهود مطولة تمخضت بالتوقيع على إتفاقية أوسلو بين (إسرائيل) ومنظمة التحرير الفلسطينية والتي تضمنت إعطاء حكم ذاتي محدود للفلسطينيين، وأعقب ذلك التوصل إلى معاهدة ( وادي عربة) التي وقعها الجانبين الأردني و(الإسرائيلي) في عام 1994، إلا أن الرئيس (كلنتون) فشل في التوصل إلى توقيع إتفاق مماثل مع سوريا ولبنان، كما فشل في التوصل الى توقيع الإتفاق النهائي مع الفلسطينيين (xxi).



10. وفي مدة ولاية الرئيس الأسبق (جورج بوش الأب) الذي تأثرت سياسة إدارته بشكل عميق بأحداث 11 سبتمبر 2001، إذ تم وضع إستراتيجية للأمن القومي الأمريكي وفق معطيات جديدة تقوم في جانب منها على ضرورة إجراء الإصلاح في العالم العربي على مستويات سياسية وتعليمية وثقافية، وإعلانها من جانب آخر الحرب على الإرهاب وفق الرؤية الأمريكية وتم تجهيز حملات عسكرية للقضاء على تنظيم القاعدة في أفغانستان وتغيير نظام الحكم في العراق، وأعطى (بوش الأب) بعد الإنتهاء من ذلك إهتمام واضح بإعلان دعمه لقيام دولة فلسطينية تقودها سلطة فلسطينية مصممة حسب المقاسات الأمريكية (ديمقراطية وشرعية لا يلوثها الفساد ولا الإرهاب) كشرط أساسي لتطبيق حل الدولتين، وهذا الأمر لا يتوافق مع الواقع الحقيقي لسبب بسيط أن قيام نظام ديمقراطي لا ينسجم مع ما تطلبه الولايات المتحدة الأمريكية و(إسرائيل) لإنجاح عملية السلام في الشرق الأوسط، وكان فوز حركة حماس بالانتخابات الفلسطينية وعدم القبول بنتائجها أمريكياً وإسرائيلياً أكبر دليل على ذلك (xxiii).

11. وقد عبر الرئيس السابق (باراك أوباما) عن تعاطفه مع معاناة الشعب الفلسطيني مع بدايات نشاطه السياسي، وكانت طروحاته حول الصراع العربي (الإسرائيلي) متوازنة، كما أنتقد بشكل علني السياسات الأمريكية من القضية الفلسطينية، وصرح في لقاء صحفي واصفاً معاناة الشعب الفلسطيني بأنها الأكثر سوءاً في العالم، إلا أنه عاد إلى الانسجام مع الخط العام للسياسة الأمريكية لاسيما بعد فوزه بعضوية مجلس الشيوخ، إذ شهدت تحول واضح في موقفه معبراً عن الدعم المطلق (لإسرائيل) وتأييده لسياساتها، ومع ترشيحة لانتخابات الرئاسة الأمريكية أبدى إستعداده لضمان أمن (إسرائيل) وفي مدة لاحقة صعد من لغته بإعلانه الصريح تأييده أن تكون مدينة القدس العاصمة الموحدة (لإسرائيل)، ويعد ذلك التصريح سابقة للمواقف الأمريكية منذ عام 1967 (xxiii).

وإتساقاً مع مواقف الرؤساء الأمريكيين مع قرب مدة إنتهاء ولايتهم محاولاتهم إقناع الآخرين إتخاذهم سياسات جديدة تحرك الرئيس (أوباما) على مجلس الأمن لإستصدار قرار مناهض للإستيطان (الإسرائيلي)، وعلى الرغم من أن القرار لاقى ترحيباً فلسطينياً واسعاً إلا أنه من الناحية العملية لم يمنع (إسرائيل) الإستمرار في بناء المستوطنات لمنع المحاولات التي تهدف إلى إقامة دولة فلسطينية تكون الضفة الغربية جزءاً منها أو المكون الأساسي فيها، وهو ما ينسجم تماماً مع سياسات إدارة الرئيس (ترامب) التي تتقاطع تماماً مع مشروع حل الدولتين وهي تنسف كل الفعاليات التي تتعلق بتسوية القضية الفلسطينية، وكما تقوم بتوزيع الأدوار على الدول وحسب ماتقتضيه مصالحها مما يدفع كل الأطراف للركون إلى الراعي الأمريكي والذي يضع دعم وجود (إسرائيل) في مقدمة المهام التي يتبناها ويقدم مشاريع تسوية بموجب فهم (إسرائيل) وهو بذلك ينسف صفة الحيادية التي يجب أن تتوفر بالوسيط النزيه ويعمل على تحويل القضية من قضية حقوق إلى قضية إنسانية (xxiv).

ويمكن القول أن السياسة التي إعتمدها الإدارات الأمريكية المتعاقبة وأيدتها الدول العربية والسلطة الفلسطينية لتسوية الصراع العربي الفلسطيني القبول بحل الدولتين بموجب قرارات الأمم المتحدة التي تنص على الانسحاب (الإسرائيلي) إلى حدود عام 1967، وهو ما تضمنته العديد من المبادرات الأمريكية ويعني ذلك عملياً إعتراف صريح بوجود دولة فلسطينية على الأراضي التي إحتلتها (إسرائيل) عام 1967 ومن ضمنها القدس الشرقية والتي سيمكنها من التفاوض على مسائل

أخرى وفي مقدمتها قضية اللاجئين والمياه والحدود ومن ثم الوصول إلى تسوية شاملة للصراع، ولم يستطع الفلسطينيون والعرب عموماً إستثمار هذه المواقف<sup>(xxv)</sup>.

وإنسجاماً مع التحركات الأمريكية لتسوية الصراع سعت (إسرائيل) من جانبها إتباع سياسة المحافظة على الوضع الراهن دون تقديم التزامات جديدة لاسيما أن الأوضاع الفلسطينية والعربية عموماً تصب في صالحها، فأغلب العواصم العربية تعاني من ضعف سلطة الدولة المركزية وتقويض قدرة وفاعلية النظام السياسي، أما على صعيد القوى العظمى لم يعد الإهتمام الأمريكي بمسألة إيجاد حل للصراع من الأمور الأساسية، كما تزايد إهتمام الجانب الروسي لزيادة نفوذه بالمنطقة، كذلك لم تعد السلطة الفلسطينية تمتلك القرار المطلق بسيطرة حماس على قطاع غزة؛ وبذلك لم تعد قادرة على اتخاذ قرارات مصيرية بشأن التسوية دون الإتفاق مع حركة حماس، كل هذه العوامل وغيرها أدت الى تشجيع (إسرائيل) على اتخاذ سياسة جديدة تتم من خلالها التخلي عن حل الدولتين والذي يلزمها بالتخلي عن الأراضي الفلسطينية التي إحتلتها عام 1967 واستبداله بحل الدولة اليهودية الواحدة<sup>(xxvi)</sup>.

### المطلب الثالث: إدارة ترامب وتسوية الصراع العربي (الإسرائيلي)

على الرغم من إعتقاد الكثير بأن الرئيس (ترامب) شخصية مغمورة سياسياً وهذا يمثل حقيقة واقعة إلا أنه على المستوى العام يعد شخصية معروفة ومشهورة ويتمتع بقدره على كسب وجذب الآخرين، وقبل ثلاثة عقود من وقت ترشحه الى سباق الرئاسة جاء اسمه في قائمة (غالوب) ضمن عشرة شخصيات الاكثر إعجاباً من الشعب الامريكى الى جانب بابا الفاتيكان وعدد من الرؤساء الامريكىون السابقون ، كما أن نجاحه في عمله أكسبه شعبية كبيرة مما دفعه للتفكير بالوصول إلى البيت الأبيض ليحدث التغيير بإعادة أمريكا الى عظمتها السابقة، وعلى الرغم من ذلك ومع بداية طرح نفسه للترشيح لم يكن العديد من الشخصيات السياسية والاعلامية يعتقدون بإمكانية وصوله إلى مبتغاه والحصول على الأصوات التي تؤهله لذلك ومن ضمنهم اليهود الامريكىون مع اعلانه الصريح اثناء الحملة دعمه لاسرائيل<sup>(xxvii)</sup>.

ووفقاً لذلك فإن فوز الرئيس (ترامب) بإنتخابات عام 2016 كان حدثاً خارج توقعات المتابعين والمهتمين بالشأن الأمريكي وهو ما دفع العديد من السياسيين إلى إعادة ترتيب أفكارهم وتصوراتهم، ومنهم من فهم أن قدوم الرئيس (ترامب) هي عودة للأصولية المسيحية بإطار جديد وهي تمثل بشكلها العام ثقافة شعبية أمريكية متجذرة تجمع آراء واتجاهات يعتقد من خلالها الرؤساء ولاسيما الفائزين عن الحزب الجمهوري أنهم مكلفون بنقل رسائل سماوية إلى العالم، ويتميزون هولاء عادة بعدم إهتمامهم بمواقف الرأي العام المحلي والدولي التي تنتقد سياساتهم تجاه شعوب أو حكومات الدول الأخرى، ويشمل ذلك إعتراضات الأمم المتحدة ودول الإتحاد الأوروبي لهم لقناعتهم المطلقة أن ما يقومون به هو الصواب، ومن أكثر قناعاتهم السياسية الثابتة والمستمرة هي ضرورة تقديم الدعم والمساندة (لإسرائيل) وعدم التراجع عن ذلك بكل الأحوال والظروف من اجل الإسراع بعودة المسيح<sup>(xxviii)</sup>.

ونجح الرئيس (ترامب) الذي لم يكن من الشخصيات المؤثرة والمعروفة داخل أروقة الحزب الجمهوري نفسه خلال الترشيح للإنتخابات في كسب أصوات الاصوليين المعارضين ووقوفهم إلى جانبه بعد تعهده بإتخاذ مواقف متشددة من المد الإسلامي داخل الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك من الجماعات المتطرفة خارجها ومحاربة التنظيمات الإرهابية في كل

مكان من العالم ، وعلى الرغم من أن نسبة الاصوليين لا تتجاوز نسبة 20% من مجموع الشعب الامريكى الا أن مشاركتهم الواسعة والفاعلة لاسيما في الولايات الجنوبية قلبت التوقعات رأساً على عقب ومنحته الفوز على منافسته (هيلاري كلنتون) (xxix).

وعلى الرغم من وصول شخصية مثل الرئيس (ترامب) إلى البيت الأبيض ليست من الأمور النادرة الحدوث في المشهد السياسي الأمريكي، فقد سبق وأن وصلت شخصيات إلى منصب الرئاسة لا يمكن وصولها في ظل البيئة السكانية والثقافية الأمريكية، وفي ظل الإهتمام الدولي المنقطع النظير بما تفرزه الإنتخابات الرئاسية الأمريكية، فقد سبق وأن أصبح (رونالد ريغان) وهو ممثل سينمائي من الدرجة الثانية رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية والذي أدى أدواراً تمثيلية لا ترقى إلى مستوى الأفلام المحترمة، ويمكن تفسير حالة فوز الرئيسان (ريغان و ترامب) بأنها تعبير عن حالة من عدم الرضى الشعبي عن عموم السياسة الأمريكية في تلك المرحلة أو في المرحلة الحالية (xxx).

وعند النظر الى تصريحات الرئيس (ترامب) حول السياسة الخارجية الأمريكية فهي تعد خارج المألوف وفي أحيان كثيرة ينظر إليها أنها متقلبة، وهذا الأمر لم يكن إعتباطاً إنما وفق تخطيط تكتيكي، ويشير (فيليب جوردان) إلى أن الرئيس الأمريكي الأسبق (ريشارد نيكسون) إعتد نظرية (المجنون) وهي فكرة يمكن من خلالها تخويف الخصوم وجعلهم يعتقدون أنه بالأمكان القيام بأي فعل يحقق الغاية في حال عدم إستجابة الطرف الآخر للمطلوب منه، ومن هنا يكون قلب المواقف يخلق حالة من القلق والتخوف وهذا واضح في السياسة التي ينتهجها ترامب تجاه العديد من قضايا السياسة الدولية وكذلك على مستوى العلاقات الثنائية (xxxi).

ومع بداية فوزه بالإنتخابات أكد حرص إدارته بالعمل على تسوية الصراع العربي (الاسرائيلي) باتجاه حل الدولتين ليعيش الشعبين بسلام وأكد في الوقت ذاته الإستمرار في دعم (إسرائيل) لزيادة وتعزيز قدرتها الدفاعية ، وفعالاً جسد إهتمامه بموضوع التسوية عبر اتصالاته باليوم الاول بعد فوزه بالإنتخابات مع عدد من القادة العرب والإسرائيليين، وتعيين (جورج ميشيل) في اليوم الثاني كمبعوث خاص لإدارته للشرق الأوسط لمتابعة موضوع تسوية القضية الفلسطينية (xxxii).

وإمعاناً في تأكيد سياسة التغيير السريع في المواقف أعلن الرئيس (ترامب) صراحة أنه سيتخذ قرارات جريئة وغير مسبوقة من القضية الفلسطينية، كما إنتقد الرؤساء الأمريكيين ممن سبقوه لإخفاقهم الاعتراف بالقدس عاصمة (لاسرائيل) ، وعلى الرغم من معرفته الدقيقة أن إتخاذ مثل هذه الخطوة ستزيد من حدة التوتر في المنطقة وستحرك الشارع الفلسطيني للتعبير عن استنكاره للموقف الامريكى ويعطي الفرصة للمتشددين لاستغلال هذا التصعيد وسيوسع في الوقت ذاته من هوة العداة والكراهية للسياسات الامريكية وسيجعل الحكام العرب الاصدقاء والحلفاء للولايات المتحدة الامريكية أكثر عرضة للنقد والمقاطعة من قبل شعوبهم وهو ما يضر بالمصالح الأمريكية، ولن يؤيد خطواته سوى اللوبي الصهيوني واليمين المتطرف فضلاً عن حكومة (بنيامين نتياهو)، وبهذه المواقف تعد إدارة الرئيس (ترامب) هي الأسوء من بين الإدارات التي سبقتها في النعاطي مع ملف التسوية (xxxiii).

وقد أفصحت إدارة الرئيس (ترامب) عن حقيقة موقفها المنحاز (لإسرائيل) بشكل لا لبس فيه وبطريقة تعيق مستقبلاً قيامها برعاية تسوية الصراع إذ أعلن الرئيس (ترامب) في السادس من ديسمبر 2017 وفي الذكرى المئوية لوعده بلفور

الاعتراف بالقدس الموحدة عاصمة (إسرائيل) وتوجيه وزارة الخارجية بتنفيذ ذلك عملياً ونقل السفارة الأمريكية الى القدس، وعلى الرغم من أن القرار يحمل دلالة رمزية كون الإحتلال (الإسرائيلي) واقع فعلياً لمدينة القدس، كما وسبق أن صدر الكونكرس قراراً في عام 1995 بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، إلا أن ذلك لم يمنع إدارة الرئيس (ترامب) من التنسيق مع عدد من الدول العربية قبل صدور القرار لغرض تهدئة رد فعل الشارع والسلطة الفلسطينية وهو ما أعلنه الوزير الإسرائيلي (يسرائيل كاتس)، مع ملاحظة أن ردود الفعل العربية والإسلامية لم تكن بالمستوى المتوقع وإنسحب ذلك على قرارات القمة الإسلامية التي عقدت في مدينة أسطنبول التركية بعد قرار الرئيس (ترامب) بمدة وجيزة<sup>(xxxiv)</sup>.

وكان اعتراف إدارة الرئيس (ترامب) بالقدس عاصمة (لاسرائيل) هي تصفية لمسار تسوية القضية الفلسطينية إذ لم يعد هناك جدوى من إجراء مفاوضات مستقبلية، وقد كان تفعيل الضغوطات الأمريكية على الجانب الفلسطيني وجولة وزير الخارجية الأمريكية السابق (ريكس تيلرسون) في المنطقة العربية وتجميد (65) مليون دولار من المساعدات الأمريكية المقدمة لوكالة الامم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) ماهي الا الدفع بإتجاه إقناع القيادات العربية بالقبول بالسلام وفق الرؤية الأمريكية (الإسرائيلية) وأجبار الفلسطينيين العودة الى طاولة المفاوضات في إطار شروط تفتقر الى الحيادية والعدالة لاسيما استبعاد القدس نهائياً من نقط التفاوض، وعلى الرغم من أدراكهما أن قضية القدس لايعود حق التصرف بها للمفاوض الفلسطيني وحده، ووفقاً لهذا الموقف لم يعد المسؤولين الأمريكيين وسطاء حياديين مقبولين من اطراف الصراع لاسيما الفلسطينيين الذين اصحت لديهم قناعة ان الولايات المتحدة الأمريكية هي طرف في الصراع وليس طرف محايد وهي تفقد مكانتها في إدارة سياستها في المنطقة، ويدفع ذلك بإتجاه بحث الطرف العربي والفلسطيني إيجاد وسطاء آخرين للتقليل من هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على ملف رعاية مشاريع تسوية الصراع العربي (الإسرائيلي)<sup>(xxxv)</sup>.

وقد عبر (رياض المالكي) وزير خارجية السلطة الفلسطينية عن هذا التوجه مبيناً أن لقاء الرئيس الفلسطيني (محمود عباس) والروسي (بوتين) كان لطرح وجهة النظر الفلسطينية بأن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعد الوسيط الرئيس أو الوحيد لتسوية الصراع لاسيما بعد مواقفها الأخيرة من القدس أو اللاجئين (الغاء المساعدات للإتروا) أو حتى الإستماع لوجهة النظر الفلسطينية ويفترض عقد مؤتمر دولي ينتج عنه تبنى وسطاء متعددون لمشروع التسوية ويمكن أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية أحدهم لعدم القدرة على إقصاءها بشكل نهائي، فضلاً عن ضم روسيا إليهم لمكانتها الدولية البارزة وعلاقتها الجيدة مع أطراف النزاع رغم أن (إسرائيل) تحتمي بمواقف الولايات المتحدة الأمريكية ولن تقبل بوسيط بديل عنها<sup>(xxxvi)</sup>.

ومما لاشك فيه أن موقف إدارة الرئيس (ترامب) سيؤدي حتماً الى تداعيات خطيرة على مستقبل القضية الفلسطينية عموماً لاسيما مسألة الحل عبر قيام الدولتين فضلاً عن التنصل عن المواقف والإلتزامات الأمريكية السابقة، وكذلك القفز على قرارات مجلس الامن والأمم المتحدة ذات الصلة وهو ما سيؤدي الى تحطيم كل الجهود بالتوصل لتسوية الصراع وهو في حقيقته ينهي مسلسل التنازلات العربية والذي قابله تعنت وتلاعب وتسويق (اسرائيلي) في المواقف وحالة التبعية والتأييد الأمريكي المطلق لكل السياسات الاسرائيلية وآخرها محاولات (اسرائيل) التخلي عن حل الدولتين والعمل على بقاء الدولة

اليهودية الواحدة ومن ثم العمل على انهاء الملف الفلسطيني عبر عدد من التصريفات سواء في داخل الاراضي الفلسطينية أو العربية (xxxvii).

المطلب الرابع: صفقة القرن مشروع إدارة الرئيس ترامب لتسوية الصراع العربي (الإسرائيلي)

إعتمدت إدارة الرئيس (ترامب) على سياسة خارجية تقوم بإطارها العام على تبني مزيج من المناهج الفكرية التي سبق وأن إعتمدتها الإدارات الأمريكية التي سبقتها لتحقيق أهدافها وهو ما أكدته تصريحات الرئيس (ترامب) في هذا الصدد، فأعتمد على المنهج الواقعي لتطبيق مبدأ أمريكا أولاً، وإستند على منهج المحافظين الجدد بإعتماد القوة العسكرية في تحقيق أهداف السياسة الخارجية، ومن المنهج القومي أخذ سياسة الإنعزال والتدخل بانتقائية في القضايا الدولية التي تجد الإدارة الأمريكية فيها مصلحة لها، وفي الوقت ذاته لا تنظر بأهمية إلى دور المؤسسات الدولية والقانونية في حل المشكلات الدولية وهو ما يعتمده التيار الليبرالي، مما يعطي إنطباعاً أن الرئيس (ترامب) قد يستخدم أفعال أو أقوال لم تكن معهودة لدى من سبقوه في إدارة البيت الأبيض حول إدارة العديد من القضايا الشائكة (xxxviii).

وإنسجماً مع ذلك ليس غريباً أن يستخدم الرئيس الأمريكي الحالي ورجل الأعمال السابق (ترامب) مصطلح

الصفقة في أهم تعاملاته السياسية، إذ سبق له وأن أصدر كتاباً عام 1987 بعنوان ( فن إجراء الصفقات ) **The art of**

( **the deal** ) عرض فيه أفكاره وفلسفته في إدارة أعماله وعقد صفقاته الضخمة والتي جعلته واحداً من أكبر رجال الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية والعالم، وقد حصل كتابه على المركز الأول والأكثر مبيعاً في قائمة مدينة نيويورك في عام صدوره ، ويؤكد المحللين والمتابعين لسياسة الرئيس (ترامب) نقله لطريقته في إدارة الأعمال وعقد الصفقات إلى عالم السياسة ، ويؤكد هؤلاء المحليين أن الإقتصاد يؤدي دوراً كبيراً ومؤثراً في قراراته السياسية على الصعيد الداخلي والخارجي، إذ ترتبط أغلب قراراته السياسية بنتائج إقتصادية أو تبحث عن مردود إقتصادي وكذلك إنعكاس قراراته الإقتصادية على نتائج سياسية (xxxix).

وقد حاولت إدارة الرئيس (ترامب) إنضاج موقفها من الصراع العربي (الإسرائيلي) عبر مايسمى بصفقة القرن والتي لم تطرح إلى العلن بشكلها النهائي لحد الآن، إلا أن هناك تسريبات وتكهنات حول طبيعتها تضمنت تفاصيل عديدة في مقدمتها محاولة إعادة ثقة الأطراف بقدره الرعاية الأمريكية على تسوية القضية وتحقيق وجود الطرف الدولي الضامن للعملية مع إتزام كامل بحل الدولتين ( تكون الدولة الفلسطينية وفق التصميم والصياغة الإسرائيلية والمباركة الأمريكية ) وإقرار حدود (إسرائيل) وفق خرائط جديدة مع إتزام (إسرائيلي) بوقف الإستيطان وإتزام عربي ودولي بدعم ورعاية الإقتصاد الفلسطيني، وتعهد السلطة الفلسطينية بإستمرار جهودها في إيقاف العنف أو التحريض عليه ، وتتضمن الصفقة في مرحلتها الأولى إستعداد الدول الإقليمية أن تكون جزءاً أساسياً من الصفقة والبدء بإقامة تعاون شرق أوسطي جديد في المنطقة في مجالات مختلفة وفي مقدمتها الأمن عبر جهود مشتركة<sup>(xl)</sup>.

كما تتضمن الصفقة حسب التسريبات تنازل مصر عن مستطيل تقدر مساحته (720) كم مربع لصالح الدولة الفلسطينية المقترحة ويمتد على ساحل البحر الأبيض المتوسط بمسافة (24) كم من مدينة رفح غرباً حتى مدينة العريش، ويكون الضلع الثاني بطول (30) كم من غرب مدينة (كرم أبو سالم ) ويمتد جنوباً بموازاة الحدود المصرية

(الإسرائيلية) ، وبضم هذا المستطيل ستتضاعف مساحة غزة ثلاث مرات عن مساحتها الحالية التي تبلغ (360) كم مربع، وبذلك ستبلغ هذه المساحة ما نسبته 12% من مساحة الضفة الغربية، وبالمقابل سيتنازل الفلسطينيون عن النسبة نفسها من أراضي الضفة الغربية لصالح (الإسرائيليين) لتدخل ضمن أراضي الدولة (الإسرائيلية)، ولغرض تعويض مصر عن أراضيها تقوم (إسرائيل) بالتنازل عن أرض مساحتها (720) كم مربع جنوب غرب النقب ( وادي فيران)، وبموجب الصفقة ستحصل مصر وفلسطين والأردن على امتيازات ومشاريع اقتصادية إقليمية وهو تطبيق عملي لمشروع السلام الإقتصادي الذي طرحه (بنيامين نتياهو) خلال ولايته الأولى (1996-1999) (xli).

ووفقاً لتسريبات سياسية وإعلامية فإن الإطار العام للصفقة يتضمن إقامة دولة فلسطينية على جزء من أراضي الضفة الغربية مع انسحاب إسرائيلي من بعض قرى شرق القدس المحتلة مثل قرى ( شعفاط، جبل المكبر، والعيساوية، وأبو ديس) على أن تكون القرية الأخيرة هي عاصمة الدولة الفلسطينية دون المساس بالمستوطنات الإسرائيلية وهو ما يؤدي بالنتيجة أن تكون القدس العاصمة الموحدة لإسرائيل ، ومن جانب آخر يستكمل المشروع بتخفيف الحصار على قطاع غزة مع تعهد دولي بإقامة ميناء فيه وتوفير فرص عمل وتأمين خدمات في مجالات الزراعة والطاقة والإقتصاد وهو ما يمكن من تحسين الظروف المعيشية لحوالي (2) مليون فلسطيني (xlii).

ولا بد من الإشارة أن الموقف الأوروبي بشكل عام لا يساير سياسات الرئيس (ترامب) في العديد من القضايا ومنها تسوية الصراع العربي (الإسرائيلي)، إذ إن الدول الأوروبية ما زالت متمسكة بحل الدولتين بموجب قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن ويحظى هذا الموقف بشبه اجماع عربي حوله لاسيما أن التأخير غير المبرر لتسوية الصراع بدأت تنعكس آثاره بشكل مباشر على دول الاتحاد الأوروبي لاسيما مع الهجرة الواسعة التي إجتاحت الدول الأوروبية والتي وسعت من قاعدة التهديد الأمني لها، من هنا يلاحظ عدم استجابة الحكومة الفرنسية لضغوطات الرئيس (ترامب) بشأن تجاوز مسألة عقد مؤتمر باريس للسلام في الشرق الاوسط إذ أصرت باريس على عقده بحضور واحد وسبعون دولة، كما هناك ضغوطات أمريكية واضحة على بريطانيا لاستخدام الفيتو في مناقشات مجلس الأمن الدولي لدى طرح هذا الملف ، فضلاً عن التهجم المباشر للرئيس (ترامب) على المستشار الألمانية ميركل لقبولها إستقبال مهاجرين من دول غير مستقرة ، وصعد لاحقاً من موقفه ودعى اليمين في ألمانيا لإسقاطها في حين رفضت ميركل موقفه، وهنا تقترب سياسة الرئيس (ترامب) إن لم تتطابق مع سياسة الرئيس (بوش الابن) المتفردة في العديد من القضايا الدولية وفي مقدمتها الحرب على الارهاب والتي كانت في مضمونها الحرب على الإسلام (xliii).

واتساقاً مع هذه المواقف لم تستجب أغلب دول العالم لمشروع القرار الأمريكي بعد حركة حماس منظمة ارهابية عبر اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة إذ حصل القرار على معارضة 87 دولة في حين ايدته 57 دولة وامتنعت 33 دولة عن التصويت، وفي الوقت نفسه تقدمت ايرلندا ومجموعة من الدول بمشروع قرار يدعو الى تحقيق سلام عادل وشامل في منطقة الشرق الأوسط وحصل مشروع القرار على تأييد (156) صوتاً وعارضته ستة دول وامتنعت (12) دولة عن التصويت ويأتي في مضمون هذه المواقف رفض سياسة الرئيس (ترامب) في الشرق الاوسط وفي مقدمتها مشروع القرن وان

الامم المتحدة بفروعها المختلفة قادرة على التحرك لتسوية الصراع العربي (الاسرائيلي) وحل القضية بموجب قرارات مجلس الامن او الجمعية العامة وهو مايقع خارج اطار الرؤية الامريكية لتسوية الصراع<sup>(xlv)</sup> وفي ظل تزايد حالة الخوف الأمريكي حكومياً وشعبياً من تنامي ظاهرة الإرهاب ، وصعود الصين كقوة إقتصادية مهددة لمكانة الولايات المتحدة الأمريكية ، فضلاً عن أزمة الدين الفيدرالي، مما يزيد القناعة بضرورة المعالجة عبر تقوية التحالفات القديمة وتكوين تحالفات جديدة وهذا سينعكس مباشرة على زيادة الدعم المقدم إلى (إسرائيل) وعدم الإعتماد على العرب في هذه التحالفات لعدم الثقة بهم ، كما أنهم سيتقبلون في الوقت نفسه فكرة إستخدام المزيد من سياسة العنف تجاه الفلسطينيين لتحقيق الأمن (الإسرائيلي) فضلاً عن تحجيم وتدمير كل القوى العربية والحليفة لها التي تقف ضد التوجهات الأمريكية في المنطقة مما يزيد من إحصائية إستخدام القوة العسكرية ضدها مستقبلاً<sup>(xlv)</sup>.

الخاتمة:

بعد الإنتهاء من تناول البحث وفق الهيكلية المعدة له نذكر أهم الإستنتاجات التي تم التوصل إليها وكما يأتي:

1. تعد العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية و(إسرائيل) من الحالات الفريدة التي تحصل بين الدول وتتقدم المصالح في بناء واستمرار تلك العلاقة في مستويات متقدمة والنسبة الأكبر في هذا النجاح يسجل (لإسرائيل) أكثر من الولايات المتحدة الأمريكية ويأتي ذلك أن (إسرائيل) إستطاعت أن تقدم نفسها كمصلحة دائمة للولايات المتحدة الأمريكية بكل الظروف والأزمان مما يحول دون تفكيرها في إحداث توازن في العلاقة بينها وبين الدول العربية رغم أن الحسابات التقليدية للعلاقات الدولية تفترض ذهاب الولايات المتحدة الأمريكية بتحسين العلاقة مع العرب بشكل أكبر وبأشواط عديدة ، وهذا يعطي إنطباع حتمي أن (إسرائيل) تضع في مقدمة أولوياتها الحفاظ على علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية وفق ما متعارف عليه والعمل على تطويرها وبمجالات مختلفة والعمل دون تراجعها وتوظيف كل قدراتها لتحقيق إنعكاس ذلك على تسوية الصراع العربي (الإسرائيلي)
2. وعلى الرغم من أظهار النظام الرسمي العربي كل أنواع الإنفتاح والتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية من خلال تأمين مصالحها في الدول العربية الا أن ذلك لم يستطيع تغيير مواقف الولايات المتحدة الأمريكية من التحالف مع (إسرائيل) أو تبني مواقف جديدة من مسألة تسوية الصراع العربي (الإسرائيلي) بل على العكس يلاحظ وجود تعنت بالموقف الأمريكي أن لم نقل وجود تراجع واضح في مواقفها خدمة (لإسرائيل).
3. إعلان إدارة الرئيس (ترامب) نقل السفارة الأمريكية إلى مدينة القدس يشكل من الناحية العملية إنهاء نهائي لقدرتها في تقديم نفسها كوسيط حقيقي ومحايد لعملية التسوية، لاسيما أن هذا الموقف لايعبر عن موقف دولي بل هو تفرد سياسي لم يحظ إلا بتأييد عدد محدود جدا من الدول عدلت لاحقا عن موقفها والغت قرارها السابق بنقل سفارتها إلى القدس مثل بوليفيا.
4. الخطير في الأمر أن المواقف التي إتخذها إدارة الرئيس (ترامب) ستجعل من الصعوبة أن تتخلى عنها الإدارات الأمريكية القادمة وهو يشكل تراجع عن مواقف إعتدتها السياسة الأمريكية تجاه هذا الملف طيلة ربع قرن على الأقل مما يعني من الناحية العملية صعوبة إيجاد تفاهات مستقبلية وهذا سيدفع إلى تغيير حتمي في مواقف الأطراف العربية

والفلسطينية وإجبارها البحث عن تفاهات إن لم نقل تحالفات مع أطراف إقليمية ودولية أخرى وهذا ما إنتهجتة عملياً بعض الدول العربية والفصائل الفلسطينية وانضمامها إلى المحور الروسي الإيراني وهو ما سيعقد الموقف بشكل أكبر لاسيما موقف المفاوض العربي والفلسطيني إذ سيفقد أغلب أوراقه إن لم نقل جميعها لذلك سيقبل بمفاوضة الآخرين عنه وهو ما يحصل اليوم في الملف السوري أو يضطر الى إنتهاج بعض الفصائل الفلسطينية بدعم من بعض الدول العربية والإقليمية بالعودة الى لغة السلاح كحل أخير لإسترجاع الحقوق الفلسطينية.

5. مايسمى بصفقة القرن ليست بالشيء الجديد بقدر ما هو تعبير عن محاولة لتطبيق مشروع الشرق الأوسط الجديد والذي تم طرحه منذ تسعينات القرن الماضي والمقترن بتبادل المنافع ودمج عملية السلام مع العملية الاقتصادية، والأساس في كل ذلك تطبيع الوجود (الإسرائيلي) من جانب ويطل بشكل نهائي طموح إقامة دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشرقية وإنهاء كل الإلتزامات الإسرائيلية والأمريكية بالإتفاقات السابقة وكذلك إنهاء موضوع اللاجئين وحق العودة ، ومن المهم القول أن القرار الأمريكي بوقف المساعدات لوكالة الأونروا تزامن مع قرار الكنيست الإسرائيلي في 2018/7/19 والذي عد (إسرائيل) الدولة القومية للشعب اليهودي.

6. صفقة القرن هي إكمال للمشاريع (الإسرائيلية) الأمريكية بتفتيت الدول العربية وإشغالها في صراعات داخلية وشد أطرافها مع القوى الخارجية والتي أوصلتها إلى حالة من التراجع والضعف ، في حين جسد ذلك بشكل حي وواقعي حالة التفوق (الإسرائيلي) إذ أصبحت قوتها لايمكن منافستها من أي دولة عربية متوافقاً ذلك مع تراجع قدرة ومكانة أهم الجيوش العربية وكذلك تفردتها بامتلاك القدرات النووية والتكنولوجية والتصنيعية المتقدمة ، فضلاً عن نجاحها بإدامة تحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية وإقامة علاقات متطورة مع روسيا وهما القطبين الدوليين الأكثر تأثيراً في الصراع العربي (الإسرائيلي).

7. صفقة القرن لن تنهي حالة الصراع العربي (الإسرائيلي) ولن تستطيع أن تطوي صفحة القضية الفلسطينية إلى الأبد بل هي مرحلة من مراحل الصراع أختلت فيه موازين القوى لصالح (إسرائيل) لأسباب لم تعد خافية ليست فقط على المتابعين والمهتمين بالشأن الفلسطيني بل على مستوى فهم الشارع الفلسطيني والعربي، إذ يتحمل الفلسطينيون جزءاً مهماً مما وصلت إليه القضية الفلسطينية من حالة تردي لاسيما بعد الإنقسام الفلسطيني الرسمي بين فتح وحماس منذ ما يقارب اثنا عشر عاماً وما تبعه من إنقسام شعبي فلسطيني وعربي تمحورت حوله قوى إقليمية ودولية .

8. صفقة القرن هي بالون إختبار للكشف عن رد فعل الشارع العربي والفلسطيني فضلاً عن المواقف الرسمية ، وبكل الأحوال لايمكن نجاح الصفقة دون تأييدها من الفلسطينيين وبعض الدول العربية المعنية ، ويمكن الإشارة ان الرئيس (ترامب) شخص متقلب في مواقفه السياسية ولانستبعد تعديلها في المستقبل ومنها موضوعة نقل السفارة والاعتراف بالقدس إن أحسن العرب التصرف واختيار سياسات قد تجعل ترامب يتراجع عن قراراته السابقة

التوصيات :



1. إنهاء حالة الإنقسام بالبيت الفلسطيني ومحاولة إيجاد تفاهمات لتوحيد الصف ومن ثم وضع إستراتيجية للتحرك وفق المعطيات على الأرض لوقف حالة التراجع على الأقل في المرحلة الحالية ، ويمكن أن تؤدي مصر دوراً محورياً في تقريب وجهات النظر والوصول إلى تفاهمات مستقبلية.
2. تبني جامعة الدول العربية إستراتيجية تعطي الأولوية فيها لعودة الإهتمام الرسمي والشعبي وعلى المستويات العربية والإقليمية والدولية بالقضية الفلسطينية ووضع خطة للتحرك الدبلوماسي الفعال لتحريك عملية السلام وفق القرارات الدولية والمبادرات العربية ، والعمل على أفشال أثر القرارات الأمريكية الخاصة بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس ووقف المساعدات الى الاونروا.
3. العمل على زيادة أكلاف إحتلال (إسرائيل) للأراضي الفلسطينية المحتلة من خلال إطلاق عدد من المبادرات منها التحرك الشعبي الفلسطيني المنظم داخل الأراضي المحتلة والتحرك على المنظمات الشعبية الاوروبية والامريكية وفي الدول الأخرى، وكذلك على المنظمات الدولية والقنوات الإعلامية المؤثرة لإعادة تحريك القضية الفلسطينية والتذكير بحقوق الشعب الفلسطيني.
4. فتح قنوات خاصة مع الإدارة الأمريكية لاسيما القريبة من الرئيس (ترامب) في محاولة لتغيير وجهات النظر وإعادة نوع من التوازن في العلاقة بين أطراف النزاع وأستخدام القدرات العربية الإقتصادية للضغط أو لتغيير المواقف وهذا ليس بالأمر العسير، ويكفي الإشارة إلى التقارب بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الشمالية بالرغم من التعقيدات في العلاقة بينهما
5. يتطلب من السلطة الفلسطينية والدول العربية التحرك عبر الجامعة العربية وإعلان الرفض الصريح للتعامل مع الصفقة وهذا يجبر إدارة الرئيس (ترامب) التخلي عنها والبحث عن بدائل لتسوية الصراع .
6. التحرك الدبلوماسي على الدول الأوروبية واستغلال حالة عدم التوافق بين السياستين الامريكية والاوروبية في محاولة لكسب الموقف الاوروبي تجاه تعطيل السياسة الامريكية أزاء تسوية الصراع العربي (الاسرائيلي) ، وكذلك على الدول المؤثرة في القارتين الآسيوية والأفريقية والمنظمات الدولية والإقليمية لتوضيح أسباب الموقف الراض للصفقة ومحاولة كسب مواقف هذه الدول وحثها لطرح مبادرات جدية وجديدة لتسوية الصراع العربي (الإسرائيلي).

## المصادر والهوامش

1. أبوخالد العملة ، أوصلو محطة لتهويد فلسطين خطوة للسيطرة على المنطقة ، دار الكنوز الأدبية ، بيروت ، 1997 ، ص24 .
  2. المصدر نفسه ، ص25 .
  1. يوسف الحسن ، البعد الديني في السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي ( دراسة في الحركة المسيحية الأصولية الأمريكية ) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط3 ، 2000 ، ص12 .
  2. المصدر نفسه ، ص38 .
  - v . الياس شوفاني ، العلاقة بين الشكنة والمركز ، الكيان الصهيوني والولايات المتحدة الأمريكية ، دار الحصاد للنشر والتوزيع ، دمشق ، ط1 ، 1992 ، ص7 .
  - vi . المصدر نفسه ، ص5 .
  - vii . نصر شمالي ، أفلاس النظرية الإسرائيلية ، مؤسسة الكرمل الحديثة ، بيروت ، 1981 ، ص192 .
  - viii . جون جي ميرشايمر وستيفن أم والت ، أمريكا المختطفة اللوبي الإسرائيلي وسياسة الولايات المتحدة الخارجية ، ترجمة فاضل جكتر ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، 2007 ، ص15 .
  - ix . المصدر نفسه ، ص25 .
  - x . صبحي عسيلة ، هل إهتمت إسرائيل بالسلام ، مجلة مختارات إسرائيلية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، العدد 271 ، أغسطس 2017 ، ص4 .
  - xi . نسمة محسن الحمزاوي ، أثر الإنقسام الفلسطيني على جهود تسوية القضية الفلسطينية ( يونيو 2007 – أبريل 2011 ) ، المكتب العربي للمعارف للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2016 ، ص29 .
  - xii . للوقوف على تفاصيل الطرق السلمية لحل المنازعات بموجب القانون الدولي : ينظر: إلى المادة (33) من ميثاق الأمم المتحدة .
1. Aaron T Wolf , **HYDROPOLITICS ALONGTHE JORDAN RIVER , SCARCE Water and its impact on the Arab-Israeli conflict , United Nation University press , Tokyo , 1995, P100.**
2. سعد شاكر شلبي ، الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال إدارة الرئيس باراك أوباما ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، 2013 ، ص53 .
- xv . نقلاً عن الموسوعة الفلسطينية المنشور على موقعها على شبكة الأنترنت وعلى الرابط : <https://www.palestinapedia.net>
- xvi . للمزيد حول تفاصيل ماجاء في مشروع روجرز .. ينظر الى عمر صالح العمري ، مشاريع تسوية القضية الفلسطينية 1936-2002 ، دار الخليج للنشر والتوزيع ، عمان ، 2017 ص93 .

xvii . ينظر إلى كتاب جيمي كارتر ، بوسعنا تحقيق السلام في الأراضي المقدسة : خطة ستنتج ، ترجمة علاء البشبيشي ، سيمون أند شوستر للنشر ، نيويورك ، 2009 ، كما سبق وأن أصدر كارتر كتاب بعنوان فلسطين سلام لا أبارتيد ( فصل عنصري ) سيمون أند شوستر للنشر ، نيويورك ، 2006 ، والذي تضمن معالجات للقضية الفلسطينية منذ قرار الأمم المتحدة عام 1947 ولحين صدور الكتاب ، وفي ضوء ما طرحه كارتر من أفكار تعرض لإنتقادات واسعة وشرسة من اليمين المحافظ كشخصيات ووسائل إعلام لحد إتهامه بمعاداة السامية وكان أبرز الآراء في كتابه وصفه لجدار العزل الإسرائيلي بجدار السجن العنصري .

xviii . للوقوف على تفاصيل ودوافع مبادرة السادات بعد تسلمه السلطة .. ينظر فاتن عوض ، " السادات 35 عاماً على كامب ديفيد " ، الشريف ماس للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2015 ، ص54 وما بعدها .

3 . وليام ب كوانت ، " عملية السلام ، الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلي منذ 1967 "، ترجمة هشام الدجاني ، مكتبة العبيكان، الرياض، 2002، صص452-466، كذلك ينظر الى عمر صالح العمري ، مصدر سبق ذكره ، ص95.

xx . Gabriel G. Tabarani , Israeli-Palestinian Conflict: from Balfour Promise to Bush Declaration: The Complications and the road for alastingpeace ,Author House, United States ,2008, p195 .

xxi . للمزيد حول اتفاق اوسلو .. ينظر أبو خالد العملة، مصدر سبق ذكره، ص184، كذلك ينظر طاهر خلف البكاء ، فلسطين من التقسيم الى اوسلو 2 ، 1937-1995 ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، 2001 ، ص263 .

xxii . فيلنت ليفيريت ، بوش والشرق الأوسط ، في السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط خلال الفترة الثانية لإدارة بوش ، ترجمات المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية ، القاهرة ، العدد 14 ، السنة الثانية ، فبراير ، 2006 ، ص5 .

xxiii . أبراهيم فريجات وأخرون ، العرب والولايات المتحدة الأمريكية ، المصالح والمخاوف والاهتمامات في بيئة متغيرة ، المركز العربي لدراسة السياسات ، بيروت ، 2017 ، ص91 .

xxiv . عدنان الصباح ، الفكر وعي الفعل، رؤى فكرية ، دار الآن ناشرون وموزعون ، عمان ، 2018 ، ص110 .

2 . عبد العليم محمد، فرص ومعوقات التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي، مقال منشور على موقع صحيفة الأهرام العدد 47328 الصادرة في 5 يوليو 2016 وعلى الرابط

<http://www.ahram.org.eg/>.

1 . أودي ديكيل ، بين الدولة الواحد والدولتين حان وقت اتخاذ القرار ، مقال منشور على موقع صحيفة جيروزاليم الإسرائيلية الصادرة في 27 /يناير / 2018 وعلى الرابط : <https://www.jpost.co>.

xxvii . مايكل كرانس ومارك فيشر، ترامب بلا قناع رحلة من الطموح والغرور والمال والنفوذ ، ترجمة ابتسام بن خضراء ، دار الساقى للطباعة والنشر ، بيروت ، 2017 ، ص22 .

xxviii . أكرم لمعي، الإختراق الصهيوني للمسيحية ، دار الشروق، القاهرة، 2017 ، ص21.

1 . أكرم لمعي ، مصدر سبق ذكره ، ص21.

xxx . نصر شمالي ، مصدر سبق ذكره ، ص198 .

- xxxix . جمال خالد الفاضي، السياسة الخارجية في ظل إدارة ترامب ، مجلة العلوم السياسية والقانون ، المركز الديمقراطي العربي ، برلين ، العدد7، مارس 2018 ، ص80 .
- xxxix . عبدالله الشايحي ، تداعيات قرار نقل القدس على القضية الفلسطينية ، مجلة الفيصل ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، الرياض ، العدد 498 ، مارس ابريل ، 2018 ، ص 118 .
- xxxix . عقل صلاح ، فلسطين ما بين الوعدين : وعد بلفور ووعد ترامب ، 1917-2017 ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد 470 / نيسان - أبريل ، 2018 ، ص 24 .
- xxxix . المصدر نفسه ، ص24 .
- xxxix . محمد سويدان ، ترامب والقدس والقضية الفلسطينية ، مقال منشور في صحيفة الغد الاردنية وعلى الرابط <http://alghad.com/articles/2096682> .
- xxxix . التصريح جاء خلال لقاء الوزير الفلسطيني (رياض المالكي) مع برنامج بانورما وعلى قناة (أرتي) الروسية بتاريخ 2018/2/13 . مع الإشارة أنه رافق الرئيس (عباس) في زيارته إلى روسيا ولقاءه الرئيس بوتين .
- xxxix . عبدالله الشايحي ، مصدر سبق ذكره ، ص 32 .
- xxxix . جمال خالد الفاضي ، مصدر سبق ذكره ، ص86 .
1. Donald j. Trumpp With Jony Schwart , Trump The art of the deal , published by the random house publishing Group , New york ,1987 .
- xi . محسن محمد صالح ، التقرير الإستراتيجي الفلسطيني 2016-2017 ، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات ، بيروت ، ط1 ، 2018 ، ص 323 .
- xii . للمزيد من التفاصيل حول صفقة القرن ومكاسب الأطراف المشاركة .. ينظر: بلال المصري ، صفقة القرن في ميزان مقترحات التسوية بعد هزيمة 1967 ، مجلة اتجاهات سياسية ، المركز الديمقراطي العربي ، برلين / ألمانيا، العدد الثاني ، يناير ، 2018 ، ص146 وما بعدها
- xiii . ماجد كيالي، صفقة القرن بين الوهم والواقع ، مجلة شؤون عربية، العدد 175 ، خريف 2018 ، ص ص 54-62
- xiii . عبدالحفيظ عبد الرحيم محبوب ، التصدي الصلب : السعودية في مواجهة الإندفاعات الإيرانية ، دار (أي كتب ) لندن ، 2017 ص 364 .
- xiv . احمد طه الغندور ، الضمير الدولي ينتصر لفلسطين ويعصف بصفقة القرن ، مقال منشور على شبكة موقع الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية وعلى الرابط : <https://www.politics-dz.com>
- xiv . جمال خالد الفاضي ، مصدر سبق ذكره ، ص 84 .